

فهرس الأسئلة

الصفحة	السؤال
٢ ص	س١: تكلم عن ركن السلطة السياسية ك احد اركان نشأة الدولة؟
٣ ص	س٢/ تكلم عن الدولة البسيطة او الموحدة ؟
٣ ص	س٣: تكلم عن الاتحاد المركزي مبيناً كيفيه نشوءه ودفاوع انشاءه والنتائج المترتبة على نشاته وكيفيه انتهاءه موضحاً مزاياه وعيوبيه؟
٦ ص	س٤: تكلم عن الحكومه الملكيه والحكومه الجمهوريه؟ صيغه اخري: ميز /وضح الفرق بين الحكومه الملكيه والحكومه الجمهوريه؟
٨ ص	س٥/وضح اركان النظام النيابي ؟
٩ ص	س٦/ اكتب في مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة؟
١٠ ص	س٧/ تكلم بالتفصيل عن نظام الافتخار المباشر ونظام الانتخاب غير المباشر؛ صيغه اخري / قارن بين الانتخاب المباشر والانتخاب الغير مباشر؛
١١ ص	س٨: قارن بالتفصيل بين كل من الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمه؟
١٣ ص	س٩/ تكلم بالتفصيل عن النظام البريطاني ك أحد أنظمه الحكم الديمقراطي المعاصر؟
١٥ ص	س١٠/ تكلم بالتفصيل عن النظام الرئاسي ك أحد أنظمه الحكم الديمقراطي المعاصر؟

2026

س١: تكلم عن ركن السلطة السياسية ك أحد أركان نشأة الدولة؟

عناصر الأجزاء

اولاً: تعريف السلطة السياسية

ثانياً: الخصائص التي تتمتع بها السلطة السياسية

- | | | | |
|-------------------|--------------------------|--------------------|------------------|
| ٤: هي سلطة شمولية | ٣: هي سلطة اصلية | ٢: هي سلطة قانونية | ١: هي سلطة دائمة |
| ٦: هي سلطة مدنية | ٧: سلطة فاتحة تحذر القوة | | |

اولاً: تعريف السلطة السياسية

هي السلطة المختصة التي تضع القواعد المنظمة لشئون الأفراد، وتوضح علاقتهم ببعض، وعلاقتهم بالدولة.

ثانياً: الخصائص التي تتمتع بها السلطة السياسية

١: هي سلطة قانونية: حيث تستمد وجودها وسلطتها من القانون، والسلطة تقوم على رضاء الجماعة المكونة للدولة وبغير رضاء الأفراد وقبولهم لا يمكن تصور قيام الدولة في العصر الحديث فقد انتهى زمن الدولة التي تستند في قيامها على القوه المادية.

٢: هي سلطة اصلية: بمعنى أنها لا تستمد سلطتها من غيرها، بل أن جميع السلطات الممثلة لها في الدولة هي التي تستمد سلطاتها منها، وهذه السلطات الممثلة للسلطة الأصلية لا تقاسم هذه السيادة بل تقاسم الاختصاصات المنوطة بها

٣ هي سلطة عليا: يقصد بها أن الدولة داخل حدودها تعد أعلى سلطة قائمة، فهي سلطة تسمى وتعلو وتهيمن على الجميع في حدود إقليمها، وتعامل في الخارج على قدم المساواة مع السادات المماثلة

٤: هي سلطة شمولية: حيث أن سلطتها تمتد إلى كافة المقيمين على إقليم الدولة سواء من الوطنين أو الأجانب إلا الممتنعين بالامتيازات الدبلوماسية وفي حدود هذه الامتيازات .

٥: هي سلطة دائمة: أي أن هذه السلطة تتعدى أعمار القائمين عليها والنظام الدستوري الذي تعمل في إطاره، فهي مرتبطة ب دائمية الدولة كشخص قانوني دائم مستمر

٦: هي سلطة مدنية: قدماً كانت سلطة الدولة تتميز بصفتها العسكرية حيث كانت الدولة تعتمد على القوة العسكرية، وكان الأقوى هو الذي يستحوذ على مقايد الحكم في الدولة، لكن هذه الصفة العسكرية قد زالت وأوضحت الدولة سلطتها مدنية لا عسكرية.

ومع الاعتراف للدولة بالسلطة المدنية أصبح رئيس الدولة دائماً ذي صفة مدنية حتى ولو كان ينتمي إلى القوات المسلحة بحكم وظائفه السابقة

وعلى ذلك فإن السلطة العسكرية لا تشارك في عملية الحكم إلا في حالات الضرورة فقط. وهذه الحالة استثنائية، وبالتالي لا يجوز أن تنتهي بالدوام،

٧: سلطة قاهرة تُحكر القوة: تتميز سلطة الدولة بأنها سلطة قاهرة لاحتقارها القوة والإكراه، حيث تجمع الدولة في يدها أكبر قوة مادية تمكّنها من تنفيذ أوامرها ذات الاختصاص العام على كل إقليم الدولة. ومن ثم فإن السمات الأساسية لسلطة الدولة المعاصرة أنها وحدها التي تحتكر القوة العسكرية فتتمسّك بزمام القوات المسلحة والشرطة دون أن توجد معها تنظيمات أخرى عسكرية، إذ لو وجدت قوى أخرى مناوئة لها فإن ذلك يتربّع عليه فناء الدولة وانهيارها.

فالسلطة القاهرة تتحقّق على المستوى الداخلي احترام تنفيذ القوانين والقرارات الإدارية التنفيذية وتذليل كافة المشاكل والمنازعات القائمة بين الأفراد بعضهم وكذا بين الأفراد والدولة، **وعلى المستوى الخارجي** فإن فكرة القوة تضمن للدولة بسط سيطرتها على إقليمها وحمايته وصد أي عدواني خارجي

س٢ / تكلم عن الدولة البسيطة أو الموحدة؟

عناصر الأجاية

أولاً: المقصود بالدولة البسيطة أو الموحدة

ثانياً: عناصر قيام الدولة الموحدة

٣: وحدة الأقليم

٢: اتحاد الجماعة

١: وحدة المؤسسات السياسية

● **أولاً: المقصود بالدولة البسيطة أو الموحدة :** هي الدولة التي تكون السيادة فيها موحدة غير مجزأة ، لها صاحب واحد وتكون السلطة السياسية فيها مركزة في يد حكومة واحدة، ولها دستور واحد وقوانين واحدة.

● **ثانياً: عناصر قيام الدولة الموحدة فالدولة موحدة من نواحي ثلات:**

● **١: وحدة المؤسسات السياسية:** الدولة الموحدة لها دستور واحد يطبق في كافة أرجاء إقليمها وسلطة تشريعية واحد تصدر قوانين وسلطة قضائية واحدة تسند إلى المحاكم وسلطة تنفيذية واحدة

● **٢: اتحاد الجماعة:** أفراد الدولة الموحدة يكونون مع بعضهم البعض وحدة متجانسة ويخضعون لأنظمة واحدة ويتمتعون بجنسية واحدة

● **٣: وحدة الأقليم:** فالإقليم موحد وي الخضع للسلطات الحكومية

● ترسم الدولة الموحد ببساطة تركيبها الدستوري وتبقي الدولة موحدة بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها فقد تكون جمهورية مثل مصر وقد تكون ملكية مثل البحرين وقد اخذ دستور مصر ٢٠١٤ بالشكل الموحد أو البسيط للدولة

س٣: تكلم عن الاتحاد المركزي مبينا كيفية نشوءه ودوافع إنشاءه والنتائج المترتبة على نشاته وكيفية انتهاءه موضحا مزاياه وعيوبه؟

عناصر الأجابة

أولاً : تعريف ماهية الاتحاد المركزي أو الفيدرالي:

ثانياً: كيفية نشوء الاتحاد المركزي أو الفيدرالي :-

ثالثاً: دوافع إنشاء الاتحاد المركزي أو الفيدرالي :-

رابعاً: النتائج المترتبة نشأة الاتحاد المركزي أو الفيدرالي

خامساً: كيفية توزيع الاختصاصات بين دولة الاتحاد والولايات الأعضاء:

سادساً: كيفية إنتهاء الاتحاد المركزي أو الفيدرالي:

سابعاً : تقدير الاتحاد المركزي أو الفيدرالي:

الاتحاد المركزي أو الفيدرالي:

أولاً : تعريف ماهية الاتحاد المركزي أو الفيدرالي:

اتحاد يضم عده دول تندمج جميعها في دولة واحدة تختص بتولى الشؤون الخارجية كلها باسم جميع الدول الأعضاء وتتولى كذلك بعض الشؤون الداخلية لدول الاتحاد

ثانياً: كيفية نشوء الاتحاد المركزي أو الفيدرالي :-

ينشأ الاتحاد المركزي أو الفيدرالي بإحدى وسائلتين

الوسيلة الأولى : اتفاق دول مستقلة

وهي الطريقة السائدة في الاتحاد المركزي، ويحدث ذلك عندما تجد بعض الدول تقارب شعوبها بروابط ومصالح مشتركة تدفعها إلى الدخول في علاقات اتحادية من أجل رعاية وتنمية تلك الروابط والمصالح المشتركة وهذه هي الطريقة التي اتبعت في نشأة الولايات المتحدة الأمريكية.

الوسيلة الثانية: تفكك دولة موحدة

ويحدث ذلك عندما تصاب دولة كبيرة موحدة بالتفتت إلى دواليات صغيرة، وترى كل دولة أن مصلحتها في أن تحتفظ بالاستقلال في أمورها الداخلية كلها أو معظمها، وان تتولى شئونها الخارجية دولة أكبر هي دولة الاتحاد، ولذا يقوم بين تلك الدوليات اتحاداً مركزياً.

وبهذه الطريقة نشأ الاتحاد المركزي في الاتحاد السوفيتي قبل انهياره،

ثالثاً: دوافع إنشاء الاتحاد المركزي أو الفيدرالي :-

يهدف قيام هذا الاتحاد إلى التوفيق بين اعتبارين أساسيين هما:

الاعتبار الأول: رغبة الدول الأعضاء في الاتحاد في تكوين دولة واحدة

الاعتبار الثاني: رغبة كل دولة في المحافظة على استقلالها الذاتي بقدر الإمكان

رابعاً: النتائج المترتبة نشأة الاتحاد المركزي أو الفيدرالي

يعتبر الاتحاد المركزي أو الفيدرالي أقوى أنواع الاتحادات على الإطلاق ويترتب عليه عده نتائج:

في المجال الدولي:

١- تبني الشخصية الدولية للولايات أعضاء الاتحاد، وتظهر شخصية جديدة في المجتمع الدولي هي شخصية دولة الاتحاد التي يكون لها بمفردها ممارسة مظاهر السيادة الخارجية، كالتمثيل الدبلوماسي وعقد المعاهدات والاتفاقيات، وحق تقرير الحرب أو السلام.

٢- القضاء على الجنسيات الخاصة بالولايات الأعضاء وإيجاد جنسية موحدة لدولة الاتحاد بها جميع رعايا الدولة الاتحادية.

٣- إقليم الاتحاد يصير وحدة واحدة تتكون من جميع أقاليم الولايات الأعضاء فيه، وتمارس عليه الدولة الاتحادية مظاهر سيادتها.

في العجال الداخلي:

- ١- يكون لكل ولاية دستورها الخاص بها، وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة بها والتي تطبق على إقليمها، ولكن في إطار أحكام الدستور الاتحادي والتشريعات الاتحادية.
 - ٢- يكون للدولة الاتحادية دستور اتحادي يسري على جميع الولايات الأعضاء ويسمى على دساتيرها، وهذا الدستور يتم وضعه عن طريق جمعية تأسيسية موحدة تضم ممثلين عن جميع الولايات.
 - ٣- وجود سلطة تشريعية اتحادية تتولى مهمة التشريع للاتحاد بأكمله.
 - ٤- وجود إدارة (**سلطة تنفيذية اتحادية**) تتكون من رئيس الدولة وحكومة الاتحاد التي تهتم بإدارة المصالح القومية التي تهم الدولة وأسرها من تنفيذ للقوانين الاتحادية وإصدار القرارات الإدارية الاتحادية في كافة أقاليم الدولة وعلى سائر رعاياها.
 - ٥- وجود سلطة قضائية اتحادية تتولى الفصل في الأمور التي تهم دولة الاتحاد وأسرها مثل الفصل في المنازعات التي تثور بين الاتحاد والولايات، وفي المنازعات التي تثور بين الولايات بعضها البعض .
- ومن الأمثلة البارزة على الاتحاد الفيدرالي أو المركزي:** الاتحاد السويسري، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي سابقاً.

خامساً: كيفية توزيع الاختصاصات بين دولة الاتحاد والولايات الأعضاء:

الدستير الاتحادية تتبع أحد ثلاثة أساليب كالتالي:

الأسلوب الأول: تحديد اختصاصات كل من دولة الاتحاد والولايات على سبيل الحصر

حيث يقوم الدستور الاتحادي بتحديد اختصاصات كل من دولة الإتحاد والولايات، بحيث يحدد اختصاصات كل منها على سبيل الحصر، وهذا الأسلوب رغم سهولته إلا أنه يكتنفه عيب خطير يتمثل في أن المشرع الدستوري لا يستطيع أن يتبعه مقدماً بكافة المسائل والحالات التي تدخل في اختصاصات كل من الولايات ودولة الاتحاد، وبالتالي فإذا جدت مسألة لم يرد النص عليها، فإن ذلك يؤدي إلى النزاع بين الولايات ودولة الاتحاد لمعرفة من يختص بذلك المسألة.

الأسلوب الثاني: دولة الاتحاد صاحبة الاختصاص العام

وفيه يحدد الدستور اختصاصات الولايات على سبيل الحصر ويترك ما عداها لدولة الاتحاد، ومن ثم فإن اختصاص دولة الاتحاد يكون اختصاصاً عاماً يشمل كل ما لم يرد به نص، كما يشمل كل ما يجد أو يستحدث في المستقبل من أمور ومسائل لا تدخل في المسائل المحددة حصراً للولايات.

الأسلوب الثالث: الولايات صاحبة الاختصاص العام

وفيه يقوم الدستور الاتحادي بتحديد اختصاصات دولة الإتحاد على سبيل الحصر ويترك ما عداها للولايات، فهذه الطريقة عكس الطريقة السابقة لأنها تجعل الولايات هي صاحبة الاختصاص العام في مزاولة الشؤون الداخلية، بينما يكون اختصاص دولة الاتحاد في هذا الصدد محدوداً بالمسائل التي حددها الدستور فقط.

سادساً: كيفية إنتهاء الاتحاد المركزي أو الفيدرالي:

ينتهي الاتحاد المركزي بأحد اسلوبين:

الأسلوب الأول: تغيير شكل الدولة من الاتحاد المركزي إلى دولة موحدة أو بسيطة عندئذ تتحول الولايات أو الولايات إلى مجرد أقسام إدارية أو محافظات.

الأسلوب الثاني: هو انتهاء الدول المتحدة اتحاداً مركزاً بإحدى الطرق المعروفة لانتهاء الدولة في القانون الدولي العام، وتتمثل تلك الطرق فيما يلى

- ١- زوال أي ركن من أركان الدولة الثلاث، كزوال الإقليم لحدوث زلزال أدى إلى اختفائه مثلاً، أو فناء الشعب نظراً لانتشار وباء، أو حرب قضت عليه مثلاً، أو زوال السلطة السياسية الوطنية المستقلة.
- ٢- ضم إقليم الدولة المتحدة اتحاداً مركزياً لإقليم دولة آخر أو توزيع إقليم هذه الدولة على دول أخرى، حيث ينتهي في الحالتين الاستقلال السياسي لشعب الدولة الاتحادية.
- ٣- حدوث انهيار في الروابط التي تربط بين شعوب الدول الاتحادية أو ظهور تعارض كبير بين مصالح شعوبها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تفكك الدولة الاتحادية وقيام دول مستقلة تحل محلها.

سابعاً : تقدير الاتحاد المركزي أو الفيدرالي:

بعد الاتحاد المركزي أقوى أنواع الاتحادات.

س.ف/) وضح مزايا وعيوب او (تقدير) الاتحاد المركزي او الفيدرالي ؟

أ) مزايا نظام الاتحاد المركزي أو الفيدرالي

- ١- عالم اليوم هو عالم التكتلات الكبيرة، ونظام الاتحاد المركزي يساعد على تكوين البلاد الكبيرة التي تضم أقاليم واسعة وشعوبًا غير متجانسة، ذات نظم متغيرة ومترابطة، فيضمها الاتحاد في دولة واحدة.
- مثال ذلك:** الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، واستراليا، والهند واتحاد جنوب أفريقيا.
- ٢- نظام الاتحاد المركزي نظام متكامل يجمع بين عاطفي الاستقلال والاتحاد معاً. حيث يعمل نظام الاتحاد المركزي على التوفيق بين مزايا الدولة الموحدة ومزايا الدولة المركبة.
- ٣- يمنح الاتحاد المركزي الفرصة لتجربة نظم سياسية متعددة ومختلفة حسب نظام كل ولاية

ب) عيوب نظام الاتحاد المركزي أو الفيدرالي

- ١- ازدواج السلطات العامة في دولة الاتحاد الفيدرالي يؤدي إلى تداخل اختصاصات الدولة الاتحادية والولايات، وهو ما يؤدي بالتالي إلى خلق منازعات عديدة بينهما.
- ٢- يعمل هذا النظام على تفتت وحدة الدولة إذا ما قوى الدستور من سلطات الولايات الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة هيمنة الحكومة الاتحادية على شئون الدولة ومصالحها العامة.
- ٣- وصف نظام الاتحاد المركزي بأنه معيب من الناحية المالية، ذلك أن تعدد السلطات العامة وازدواجها يؤدي إلى نفقات كبيرة يتحملها المواطنون في صورة ضرائب تفرض عليهم ولذلك يلقى نظام الاتحاد المركزي على المواطنين الكثير من الأعباء المالية التي يتحملها هؤلاء نتيجة وجود هذا النظام.
- ٤- تعدد وتنوع التشريعات واختلافها بين الولايات يمكن أن يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وقانونية.

س؛ تكلم عن **الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية**؟
صيغه اخرى: **ميز /وضح الفرق بين الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية ؟**

عناصر الأجابة

- اولا: التعريف بالنظامين الملكي والجمهوري :**
- ثانياً : الفروق الجوهرية بين النظامين الملكي والجمهوري :**
- ثالثاً: تقدير النظامين الملكي والجمهوري**

اولا: التعريف بالنظامين الملكي والجمهوري :

- أ- المقصود بالنظام الملكي** هو النظام الذي يتقلد فيه الملك حكم الدولة عن طريق الوراثة ولمدة حياته
- ب- المقصود بالنظام الجمهوري**: هو النظام الذي يتم فيه اختيار رئيس الدولة بالانتخاب عن طريق الشعب ولمدة محددة

ثانياً : الفروق الجوهرية بين النظامين الملكي والجمهوري :

من حيث	النظام الملكي	النظام الجمهوري
تقلد منصب الرئاسة	يتولى رئيس الدولة (الملك ،السلطان، او الامير) شئون الحكم عن طريق الوراثة دون تدخل من الشعب	يتولى رئيس الدولة (رئيس الجمهورية) الحكم عن طريق الانتخاب
مدة الرئاسة	مدة تولي الحكم تكون غير محدودة اي لمدى الحياة	مدة تولي الرئاسة تكون موثقة بمدة معينه بعدها يتم الرجوع الى الشعب. اما لتحديدها او لاختيار مرشح اخر بعد انتهائها لمدة النصوص عليها في الدستور
مسؤوليه رئيس الدولة	يكون رئيس الدولة غير مسؤول علي الاطلاق حيث حرصت الدساتير الملكية علي تقرير قاعدة هي: وتقع المسؤوليه علي الوزراء . ويكون الملك غير مسئول سياسيا وجنائيا	بالنسبة للمسئولييه السياسيه: الامر مرهون بالدستور الخاص بكل دولة بعض الدساتير تقرر صراحته المسؤوليه السياسيه لرئيس الجمهوريه والبعض الاخر اغفل النص صراحته علي ذلك بالنسبة للمسئولييه الجنائيه يسأل رئيس الجمهوريه عن بعض الاعمال المتعلقة بوظيفته

ثالثاً: تقدير النظامين الملكي والجمهوري

أولاً: النظام الملكي

العيوب	المزايا
١- النظام الملكي لا يتفق مع الاسس الديموقراطية لأن الحكم لا يكون نابعاً من ارادة الشعب بل الوراثة	١- يتم اختيار الحاكم عن طريق الوراثة مما يجند البلاد المعارك الانتخابية والصراعات المصاحبة لها.
٢- النظام الملكي يتعارض مع مبدأ المساواة لأن الحكم ينتقل داخل أسرة معينة وليس بناءاً على الكفاءة	٢- الوصول إلى الحكم لا يحتاج المال أو دعائياً انتخابية بسبب الوراثة
٣- قد يأتي النظام الملكي بحكام غير مؤهلين بسبب صغر السن أو ضعف الخبرة أو عامل الاهليه لأن الحكم وراثي	٣- بقاء الملك مدة طويلة في الحكم يؤدي إلى الاستقرار والثبات في إدارة الدولة
	٤- الملك يكتسب خبرة كبيرة بحكم بقاعة مدة طويلة في الحكم مما يساعد في إدارة الدولة بكفاءة
	٥- الملك لا يخضع لضغط الأحزاب السياسية مما يسمح بحياته أكبر واستقرار في الحكم
	٦- الملك يحظى بتربية خاصة تؤلهه لتولي الحكم وهذا لا يحدث في النظام الجمهوري

ثانياً: النظام الجمهوري

العيوب	المزايا
١- يتم اختيار الرئيس بالانتخاب مما قد يؤدي إلى صراعات سياسية ومنافسة شديدة للوصول للسلطة	١- النظام الجمهوري يقوم على الديموقратية حيث يكون الشعب مصدر السلطات ورئيس الجمهورية يتم انتخابه بارادة الشعب
٢- الوصول للحكم يحتاج إلى تكاليف عالية على الحملات الانتخابية وقد تؤثر الأموال على العملية السياسية	٢- النظام الجمهوري يقوم على المساواه وفتح الفرص أمام أي مواطن مؤهل لتولي الحكم
٣- تحديد مدة الحكم قد يؤدي إلى عدم استقرار وتغير السياسات باستمرار	٣- في النظام الجمهوري يتم اختيار الرئيس بناءاً على الكفاءة والخبرة عبر الانتخابات
٤- صعوبة اكتساب الرئيس خبرة كبيرة بسبب قصر مدة ولايته مما قد يضعف الأداء الإداري	
٥- الرئيس يخضع لتاثير الأحزاب ومصالحها وقد يصل لمنصبه بدعم حزبي وليس كفاءة شخصيه فقط	

ملحوظة

مزايا النظام الملكي هي في نفس الوقت عيوباً للنظام الجمهوري

وعيوب النظام الملكي هي نفس مزايا النظام الجمهوري

س ٥ / وضح اركان النظام النيابي ؟

عناصر الأجابة

اولاً: مفهوم النظام النبالي:

ثانياً: اركان النظام النبالي

- ١) برطان منتخب من الشعب يباشر سلطة فعلية
- ٢) منع البرطان بسلطان فعلية:
- ٣) نافذ عضوية البرطان مدة معينة:
- ٤) النائب مثل الأمة بأسرها:
- ٥) استقال العضو عن ناخبيه طوال مدة نيابته:

اولاً: مفهوم النظام النبالي:

ممارسه الشعب للسلطة عن طريق ممثلين او نواب يتم انتخابهم من قبل الشعب لفتره محدده ويمارسون السلطة باسم الشعب ونيابه عنه

ثانياً: اركان النظام النبالي

١) برطان منتخب من الشعب يباشر سلطة فعلية:

يشترط لقيام النظام النيابي وجود برلمان منتخب من الشعب يستوى ان يكون هذا البرلمان مكونا من مجلس واحد او مجلسين و **عنصر الانتخاب هو جوهر النظام النيابي**,

٢) منع البرطان بسلطان فعلية:

يلزم ان يملك البرلمان المنتخب من الشعب سلطات فعلية وحقيقية في مباشره نشاطه ذلك بالقيام بسلطة التشريع والرقابه على اعمال السلطة التنفيذية

٣) نافذ عضوية البرطان مدة معينة:

من الثابت في النظام النيابي أن أعضاء البرلمان يمارسون السيادة باسم الشعب ولحسابه، فقد تم اختيار هؤلاء النواب للتعبير عن رغباته وميموله وبعبارة أدق للتعبير عن الرأي العام واتجاهاته. ويلزم لصدق هذا التعبير أن تكون عضوية البرلمان أو بمعنى آخر مدة النائب موقوتة بمدة معينة، حتى يتمكن الشعب من وقت لآخر مراقبة ممثليه عن طريق تجديد الثقة بهم أو عدم تجديدها بعد انتهاء مدة عضويتهم الأولى في البرلمان.

٤) النائب مثل الأمة بأسرها:

عندما ظهر النظام النيابي في بدايته الأولى كان المبدأ السائد في هذا الشأن أن **النائب يمثل دائنته** الانتخابية فقط ، وقد ترتب على ذلك أن خضع النواب لإرادة الناخبين ورغباتهم عن طريق التعليمات الملزمة التي يتلقواها من ناخبيهم، أو بالتهديد بعزلهم من النيابة واستبدالهم بغيرهم قبل انتهاء مدتھم القانونية، ونتيجة لما سبق لم يكن النائب ينظر إلىصالح العام إلا بالقدر الذي تتحقق مصالح ناخبيه في دائنته المحلية.

لذا هجرت دساتير الدول تبني هذا المبدأ، واعتنقت مبدأ آخر كونه أن النائب يمثل الأمة بأسرها لا جمهور دائنته الانتخابية، وقد ترتب على ذلك أن تغيرت مهمة النائب، فبات واجب عليه أن يعلی المصلحة العامة و يؤثرها على المصالح المحلية أي مصالح جمهور دائنته الانتخابية.

٥) استقال العضو عن ناخبيه طوال مدة نيابته:

يقوم النظام النيابي على استقلال أعضاء البرلمان في ممارسة مهام العضوية عن ناخبيهم، إذ يقف دور هؤلاء الآخرين عند حد انتخاب النواب دون الاشتراك معهم في مهام السلطة كما هو الحال في النظام الديمقراطي شبه المباشر ، ومن ثم فلا يكون للناخبين حق الاعتراض على القوانين التي يوافق عليها البرلمان، كما لا يملكون حق عزل النواب طيلة مدة عضويتهم في البرلمان كما لا يكون لهم أيضا حق المشاركة في إبداء الرأي في المسائل الهامة عن طريق نظام الاستفتاء الشعبي.

س٦/ اكتب في مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة؟

عناصر الأجابة

اولاً: مفهوم الديمقراطية شبه اطباشرة :

ثانياً: مظاهر الديمقراطية شبه اطباشرة :

اولاً: مفهوم الديمقراطية شبه اطباشرة :

• تقوم الديمقراطية المباشرة على ممارسة الشعب السلطة برمتها، فيتولى التشريع والتنفيذ -الادارة والقضاء بنفسه

• النظام شبه المباشر يقوم على وجود برلمان أو هيئة منتخبة كما هو الحال في النظام النيابي ولكن الشعب يحتفظ لنفسه ببعض السلطات ويمارسها وفقاً لوسائل معينة كالاستفتاء والاعتراض والاقتراح .

ثانياً: مظاهر الديمقراطية شبه اطباشرة :

١: المقصود بالاستفتاء الشعبي: هو عرض موضوع من الموضوعات على الشعب لمعرفة رأيه بالموافقة او الرفض

• يفترض الاستفتاء الشعبي أن البرلمان هو الذي وضع مشروع القانون، ثم يعرض على الشعب لاستطلاع رأيه فيه، فإذا وافق عليه أصبح قانوناً تاماً ونافذاً أما إذا لم يوافق الشعب، فإن المشروع يسقط ولا يعمل به.

وينقسم الاستفتاء بالنظر إلى الزاوية التي تتناوله منها إلى أنواع متعددة

• **فمن حيث وقت إجرائه** → ينقسم إلى استفتاء سابق على القانون، والاستفتاء لاحق على القانون

• **من حيث مدى الزامه** → ينقسم إلى استفتاء ملزم واستفتاء استشاري

• **من حيث موضوعه** → استفتاء دستوري إذا تعلق بالدستور أو بتعديل في الدستور
استفتاء تشريعي إذا انصب على مشروع قانون عادي.

• **من حيث وجوب إجرائه** → استفتاء اجباري هو الذي يقضى الدستور بوجوب إجرائه
استفتاء اختياري وهو يفترض أن الحكومة أو عدداً من الناخبين يطلبون إجراء هذا الاستفتاء في غضون مدة معينة من تاريخ إصدار البرلمان للقانون.

٢ الاعتراض الشعبي: يعني السماح لمجموعه من المواطنين حسب شروط معينه الاعتراض على قانون صادر من البرلمان في غضون مده معينه من تاريخ نشره وبالتالي فإن الاعتراض يعتبر مساهمه فعاله من جانب الشعب بإبداء الرأي في عمليه التشريع

٣: الاقتراح الشعبي:

المقصود بالاقتراح: هو حق عدد معين من المواطنين التقدم الى المجلس النيابي بأقتراح مشروع قانونى فيلتزم المجلس بمنافشه

• يختلف الاقتراح الشعبي عن (الاستفتاء الشعبي، والاعتراض الشعبي) في أن القانون أو مشروعه في ظل هاتين الحالتين يكون من صنع البرلمان لا الناخبين، **أما في حالة الاقتراح الشعبي فالناخبون أنفسهم هم** الذين يقترحون مشروع القانون، من هذه الزاوية يتميز الاقتراح الشعبي أنه يحقق مزيداً من اشتراك الشعب في السلطة.

• قد يتخد الاقتراح **شكل الفكرة** → بمعنى أن يتقدم عدد معين من الناخبين ينص عليه الدستور بالمبدأ أو الفكرة المرغوب التشريع فيها دون صياغتها في شكل مشروع قانون **كما يتخد شكل قانون كامل**، أي مصاغ ومقبول.

٤: حق الناخبين في إقالة نائبهم: يتيح لناخبين معينين طلب إقالة نائب قبل انتهاء فترته، ويعاد فتح باب الترشح في دائرة.

٥: الحل الشعبي: يتقدم عدد من الناخبين بطلب لحل المجلس النيابي بأكمله، وإذا وافق عليه أغلبية الناخبين، يتم إجراء انتخابات جديدة.

٦: حق عزل رئيس الجمهورية: تمنح بعض الدساتير الناخبين الحق في عزل رئيس الجمهورية عبر استفتاء عام، إذا فقد الثقة أو تجاوز صلاحياته.

تطبيق: تم تطبيق الحق في إقالة النائب في الولايات المتحدة الأمريكية، والحل الشعبي في بعض المقاطعات السويسرية، وحق عزل رئيس الجمهورية في الدستور الألماني عام ١٩١٩.

س/7 تكلم بالتفصيل عن نظام الانتخاب المباشر ونظام الانتخاب غير المباشر؟
صيغه اخرى / قارن بين الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر؟

عناصر الأجابة

أولاً: الانتخاب المباشر:

ثانياً: الانتخاب غير المباشر:

يقسم الفقه نظم الانتخاب إلى مباشر وغير مباشر، وبيانهما كالتالي:

أولاً: الانتخاب المباشر:

هو النظام الذي ينتخب فيه الناخبون ممثليهم مباشرة دون وساطة، ويعرف أيضًا بالانتخاب على درجة واحدة.

أغلب الدول تأخذ بهذا النظام مثل ألمانيا (١٩٤٩)، يوغوسلافيا (١٩٣١)، فرنسا منذ ١٨١٤ حتى ١٩٥٨، ومصر في دساتيرها (١٩٥٦، ١٩٦٤، ١٩٧١، ٢٠١٢، ٢٠١٤).

مزايا الانتخاب المباشر:

يتميز بالسهولة لأنه يتم في جولة واحدة.

يتافق مع المبدأ الديمقراطي القائم على سيادة الشعب.

يتيح مشاركة عدد كبير من الناخبين مما يصعب التأثير عليهم.

يرفع الوعي السياسي لدى المواطنين ويشجعهم على المشاركة.

عيوب الانتخاب المباشر:

يعاب عليه أن الناخبين قد لا يملكون المعرفة أو الوعي الكافي لاختيار المرشحين بدقة.

قد نصت المادة (١٠٢) من الدستور المصري على أن أعضاء مجلس النواب ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر

ثانياً: الانتخاب غير المباشر:

هو النظام الذي ينتخب فيه الناخبون مندوبيين يتولون اختيار الحكم أو ممثلي الشعب، ويعرف بالانتخاب على درجتين أو أكثر.

إذا كان على درجتين، فالاختيار يتم من قبل مندوبيين منتخبين من الناخبين الأصليين. أما في حال ثلاث درجات، فكل درجة تنتخب التي تليها حتى يصل الاختيار لنواب البرلمان.

تأخذ به دول مثل:

الولايات المتحدة (في انتخاب الرئيس)، **فرنسا** (مجلس الشيوخ)، **سويسرا** (الحكومة والمجلس الفيدرالي).

مزايا الانتخاب غير المباشر:

- يضع الاختيار في يد مندوبيين أكثر خبرة وشعوراً بالمسؤولية.
- يقلل من تأثير النزاعات الحزبية.
- يناسب الدول حديثة العهد بالديمقراطية وضعيفة الوعي السياسي.

عيوب الانتخاب غير المباشر:

- ١- يقلل من اهتمام الشعب بالحياة السياسية.
- ٢- يبتعد عن الديمقراطية كلما زادت درجاته.
- ٣- يسهل التأثير على المندوبين بالرشوة أو التهديد.
- ٤- لا يعبر البرلمان عن الأمة تمثيلاً حقيقياً.

س.٨: قارن بالتفصيل بين كل من الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمه؟

عناصر الأجاية**أولاً: الانتخاب الفردي**

ج: عيوب نظام الانتخاب الفردي:

ب: مزايا نظام الانتخاب الفردي:

ثانياً: الانتخاب بالقائمه:

أ: التعريف بـ تقييم نظام الانتخاب بالقائمه

أولاً: الانتخاب الفردي**أ- التعريف**

- نظام تُقسم فيه الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة الحجم، لكل دائرة نائب واحد. ويمنح كل ناخب صوتاً واحداً لاختيار مرشح فرد في دائنته.

ب: مزايا نظام الانتخاب الفردي:

- **البساطة والسهولة:** يسهل على الناخب اختيار مرشح واحد في دائرة صغيرة، مما يمكنه من معرفة المرشحين جيداً.

- **علاقة قوية بين النائب والناخب:** يعزز الصلة بين النائب وناحبه، حيث يختار الناخبون النائب لمعرفتهم الشخصية به، ويحرص النائب على الاهتمام بمشاكل دائنته.

- **تمثيل الأقليات:** قد يتتيح وجود دوائر صغيرة فرصة لنجاح ممثلين عن الأقليات في بعضها، مما يضمن تمثيلاً أوسع للاتجاهات السياسية المختلفة.

- **يحقق المساواة بين الدوائر الانتخابية:** حيث يقوم على توزيع الدولة إلى دوائر صغيرة

ج: عيوب نظام الانتخاب الفردي:

- ييسر عملية الضغط على الناخبين والتأثير عليهم
- يجعل النائب أثيراً لرادره ناخبيه

- يجعل المفاضله بين المرشحين تستند على الصلات والاعتبارات الشخصية

ثانياً: الانتخاب بالقائمه:**أ: التعريف**

- نظام تقسم فيه الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة الحجم قليله العدد فتعتبر المحافظه مثلاً دائرة انتخابيه
- ويتفق نظام الانتخاب بالقائمه مع تعدد الأحزاب السياسية، إذ يقدم كل حزب قائمه تحتوي على عدد من المرشحين وقد يكون نظام الانتخاب بالقائمه مغلقاً وقد يكون مفتوحاً أو غير مغلق.

القائمة المغلقة:

على الناخب أن يختار إحدى القوائم الانتخابية كما هي أو رفضها دون إدخال أي تعديل فيها، سواء بإضافة أسماء مرشحين آخرين أو بحذف أسماء واردة فيها أو تعديل ترتيب المرشحين.

القائمة المفتوحة أو المعدلة:

يكون للناخب الحق في تكوين قائمة خاصة به تتضمن أسماء مرشحين من مختلف القوائم المقدمة عن طريق المزج بينها، ومعنى هذا أن الناخب يسمح له بأن يبدل فيما بين الأسماء المدرجة في القائمة تبعاً لميوله السياسية، كما يسمح له أيضاً بالتعديل، إما بحذف أحد أسماء المرشحين.

وفيما يتعلّق بنظام القوائم المفضليه فإن الناخب يلزم بالتصويت لصالح إحدى القوائم المعدّه سلفاً:

ب: تقييم نظام الانتخاب بالقائمة**١- مزايا الانتخاب بالقائمة:**

١-نظراً لاتساع الدائرة الانتخابية، فإن النائب لا يكون أسيراً لناخبيه وإنما هو مستقل عنهم، ومن ثم ينصرف على عمله متحرراً من ضغوط الناخبيين، مبتغيًا الصالح العام للدولة كلها .

٢- يجعل الانتخاب بالقائمة المفضلة التي يجريها الناخبيون بين المرشحين قائمة على أصولها، من حيث المفضلة على أساس الأفكار والمبادئ التي تنظمها برامج الأحزاب وليس على أساس العلاقات الشخصية.

٣- يضاعف الانتخاب بالقائمة من حقوق الناخب، حيث يسمح له بالاشتراك في انتخاب عدة نواب بدلاً من نائب واحد.

٤- إن اتساع الدائرة الانتخابية يقلل إلى حد ما ضغط الإدارة على الناخبيين، ويحد من الرشوة الانتخابية إلى درجة كبيرة .

٥- يحقق العدالة في التمثيل النيابي، إذ يسمح للاتجاهات المختلفة بالتعبير عن رأي الشعب .

٢- عيوب الانتخاب بالقائمة:

١- إن الناخب يشعر بضالة دوره في العملية الانتخابية، إذ أن الأحزاب السياسية هي التي تتولى إعداد القوائم، وتلجم الأحزاب إلى وضع اسم مرشح بارز وكفاء في أول القائمة، وتأتي بعده بأشخاص قليلي الكفاءة اعتماداً على اسم المرشح الأول في اجتذاب الجمهور ونجاح باقي القائمة.

٢- يقييد حرية الناخب في الاختيار للمرشحين، إذ أنه مقيد بالأسماء الواردة في القوائم دون تعديل أو تبديل أو تغيير فيها كما يحدث في نظام القائمة المغلقة، فضلاً عما يحدث للناخب من اضطراب وحيرة في شأن المرشحين الواردة أسمائهم في القوائم .

٣- إن هذا النظام يستلزم لنجاحه مستوى رفيعاً من الثقافة والنضج السياسي، ومن ثم فلا يطبق في الدول المتحضرة، التي بلغت شعوبها في مجال الثقافة وخاصة السياسة شأناً عظيماً.

٤- أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النظام أنه يتطلب في المرشح ضرورة أن يكون منتسباً لأحد الأحزاب وهذا ما يتعارض مع المبادئ الدستورية التي تكفل للمواطن حق الانتخاب والترشيح، أي أن المستقلين عن الأحزاب لا يسمح لهم.

٥- اخذ الدستور المصري بنظام الانتخاب الفردي أو نظام الانتخاب بالقائمه او الجمع بأى نسبة بينهما.

س/٩/ تكلم بالتفصيل عن النظام البرلماني كأحد أنظمه الحكم الديمقراطي المعاصر؟

عناصر الأجابة

اولاً : التعريف

ثانياً: خصائص النظام البرلماني

الخصيصة الأولى: الفصل النسبي أو اهانة بين السلطات مع التعاون بينهما:

أ- مظاهر العلاقة التي تبادرها السلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية:

ب- مظاهر العلاقة التي تبادرها السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية:

الخصيصة الثانية: ثنائية السلطة التنفيذية:

أولاً: رئيس الدولة:

ثانياً: الوزارة المسئولة:

الخصيصة الثالثة: مسؤولية الوزارة سياسياً أمام البرلمان:

اولاً : التعريف

● يقوم النظام البرلماني على أساس الفصل بين السلطات

● في ظل هذا النظام يتم توزيع السلطة على سلطات ثلاث: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية دون أن يتم الفصل بين هذه السلطات فصلاً مطلقاً .

● النظام البرلماني يعتبر نظاماً وسطاً بين النظام الرئاسي ونظام الجمعية النيابية، فهو يقوم على أساس المساواة والتعادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

س. ف/ اشرح خصائص النظام البرلماني؟

ثانياً: خصائص النظام البرلماني

الخصيصة الأولى: الفصل النسبي أو اهانة بين السلطات مع التعاون بينهما:

● يأخذ النظام البرلماني بمبدأ الفصل النسبي أو المرن بين السلطات وهذا النوع من الفصل، يقوم على أساس التعاون المتبادل في العمل بين مختلف السلطات مع وجود نوع من الرقابة المتبادلة بينها.

أ- مظاهر العلاقة التي تبادرها السلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية:

● يقر النظام البرلماني بعض الأعمال التي تبادرها السلطة التنفيذية في مجال السلطة التشريعية، فيكون من حق السلطة التنفيذية القيام ببعض الأعمال الخاصة بتكوين البرلمان ويتمثل ذلك في الدعوة لإجراء الانتخابات البرلمانية، والقيام ببعض الأعمال المتعلقة بعملية الانتخاب ذاتها مثل إعداد وقيد الجداول الانتخابية، وإجراء الانتخابات في مواعيدها وسير العملية الانتخابية ذاتها.

● يكون للسلطة التنفيذية الحق في دعوة البرلمان للانعقاد ، ويكون للسلطة التنفيذية حق الاعتراض على القوانين، وتتجدر الإشارة إلى أن النظام البرلماني يسمح بالجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان.

● **تملك السلطة التنفيذية كذلك حق الحل أي إنهاء مدة المجلس النيابي قبل نهاية المدة القانونية المقررة له،** ويعد حق الحل أخطر أنواع رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية فهو سلاح مقابل للمسؤولية الوزارية المقررة أمام المجلس النيابي .

بـ-مظاهر العلاقة التي تباشرها السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية:

- على الجانب الآخر يقرر النظام البرلماني بعض الأعمال التي تباشرها السلطة التشريعية في مجال السلطة التنفيذية، فيكون من حق السلطة التشريعية أن توجه إلى الوزارة وأعضائها الأسئلة والاستجوابات ولها أن تجري التحقيقات البرلمانية كما تملك الحق في طرح موضوع عام للمناقشة، بالإضافة إلى أن لها الحق في سحب الثقة من الحكومة أي إقالتها.
- تملك السلطة التشريعية حق توجيه المسئولية الوزارية إلى الوزارة أو أعضائها وتعتبر المسئولية الوزارية حجر الزاوية في النظام البرلماني .**

ملحوظة

ويقصد بالمسئولية الوزارية حق البرلمان في سحب الثقة من أحد الوزراء أو من الحكومة كلها متى كان التصرف الصادر من الوزير أو الحكومة يستوجب المساءلة.

والمسئوليّة الوزاريّة إما أن تكون فردية والتي تقتصر في حالة ما إذا كان التصرف الموجب للمسئوليّة خاصاً بأمر يتعلق بوزير معين أو بعدد محدد من الوزراء، ويتعلق بسياسة وزارة وأما أن تكون مسئوليّة تضامنيّة ويقصد بها سحب الثقة من الوزارة بأكملها، وهي مسئوليّة جماعيّة توجب استقالة الوزارة بكامل هيئتها.

الخصيصة الثانية: ثانية السلطة التنفيذية:

- من خصائص النظام البرلماني الأساسية أن السلطة التنفيذية تتكون من عنصرين هما: رئيس الدولة، والوزارة المسئولة.

أولاً: رئيس الدولة:

- يعتبر رئيس الدولة في النظام البرلماني غير شخص رئيس الوزراء
- لا يجوز لرئيس الدولة أن يجمع بين صفتته كرئيس للدولة وبين صفتته كرئيس للحكومة، حيث أن النظام البرلماني يقوم على وجوب الفصل العضوي بين المنصبين.
- رئيس الدولة في النظام البرلماني** قد يكون ملكاً يتبعه منصبه عن طريق الوراثة، وقد يكون رئيساً للجمهورية يلي منصبه بالانتخاب، قد يتم اختياره عن طريق الشعب مباشرة أو عن طريق البرلمان.

مركز رئيس الدولة في النظام البرلماني من حيث ممارسة السلطة وشئون الحكم:

- بعد رئيس الدولة في النظام البرلماني منفصل عن نظام سياسة الوزارة والبرلمان، حيث يعمل على إيجاد التوازن بين سلطات الدولة من خلال توجيه كل منها نحو الطريق الصحيح الذي رسمه الدستور.
- وتقع المسؤولية أن رئيس الدولة في النظام البرلماني ليس له سلطات فعلية في إدارة شئون الحكم، فهو لا يعد شاغلاً لوظيفة شرفية، ويحتل مركزاً أديباً لا غير، فهو يملك سلطات اسميّة فقط، لذا فهو يعد المرشد الأعلى والحكم بين السلطات في الدولة.

- يتربى على ذلك** أن جميع السلطات التي تمنح لرئيس الدولة في هذا النظام مثل تعيين الموظفين وعزلهم، وتوقيع المعاهدات، واستعمال حق العفو هي سلطات اسميّة لرئيس الدولة ويكون صاحبها الحقيقي وزارة المسئولة.

- كما يتمتع رئيس الدولة في النظام البرلماني** بالاستقلال التام تجاه البرلمان ولذا يقال رئيس الدولة في النظام البرلماني هو رمز للسيادة وبأنه يسود ولا يحكم حيث تتركز السلطة الحقيقية في يد الحكومة ورئيسها، ولا تنفذ قراراته إلا إذا وقع عليها رئيس الحكومة أو أحد الوزراء المختصين بالقرار.

مدى مسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني؟

١- المسئولية السياسية:

في النظام البرلماني رئيس الدولة لا يتولى سلطات تنفيذية ولذا فإنه يكون غير مسئول سياسياً، وبدأ عدم المسؤولية نشأ في إنجلترا ويعتمد على فكرة أن الملك لا يخطئ، وما دام لا يخطئ فنتيجة ذلك أن يكون غير مسئول، ولذا ظهرت الوزارة التي يقع على عاتقها المسؤولية عن الأعمال التي تصدر باسم الملك. وفي الدولة الجمهورية التي تأخذ بالنظام البرلماني تستند فكرة عدم مسؤولية رئيس الدولة السياسية على قاعدة تلازم السلطة مع المسؤولية، فطالما أن رئيس الدولة لا يمارس اختصاصات فعلية، بل اختصاصات اسمية، لذا يكون من اللازم أن يكون غير مسئول سياسياً.

ويترتب على مبدأ عدم المسئولية السياسية لرئيس الدولة في النظام البرلماني النتائج الآتية:

انتقال اختصاصات رئيس الدولة الغير مسئول إلى الوزارة المسئولة، ويعبّر عن ذلك بقاعدة بأن الملك يسود ولا يحكم، ولذا فإن الرئيس في النظام البرلماني لا يستطيع التصرف بنفسه لأنه إذا استأثر بالتصرف قد يخطئ، وإذا أخطأ وجبت مساعلته عن تصرفه، ولتفادي المسؤولية يجب أن يجرد رئيس الدولة من السلطة الفعلية، وتكون له سلطة اسمية فقط.

لا يستطيع رئيس الدولة أن يعمل منفرداً، فسلطات رئيس الدولة اسمية وليس له اختصاصات فعلية، ولذا لا يستطيع أن ينفرد بمبادرتها، ويجب أن يوقع على التصرف رئيس الوزراء أو الوزير المختص.

عدم جواز قيام البرلمان بعزل رئيس الدولة، فمن القواعد الأساسية في النظام البرلماني عدم مسؤولية رئيس الدولة سياسياً عن أعماله تجاه البرلمان، وبالتالي لا يجوز للبرلمان أن يعزله.

٢- المسئولية الجنائية:

فيما يتعلق بمسؤولية رئيس الدولة ، فالدولة الملكية تقرر عدم مسؤولية رئيس الدولة بصفة مطلقة، فهو لا يسأل سياسياً كما أنه لا يسأل جنائياً.

الدول الجمهورية التي تأخذ بالنظام البرلماني، يقتصر مبدأ عدم المسؤولية على المسؤولية السياسية دون المسؤولية الجنائية، أي أن رئيس الدولة يسأل عن جرائمه سواء كانت الجرائم تتصل بأعمال وظيفته، أم جرائم عادية مثل باقي الأفراد، وإن كانت بعض دساتير دول العالم تقرر أن تكون محکمة أمام المحاكم خاصة، ولا يسأل أمام البرلمان.

ثانياً: الوزارة المسئولة:

يعتبر وجود وزارة يكون لها السلطة الفعلية والهيمنة على مقاليد الحكم من العناصر الهامة في النظام البرلماني، شريطة أن تكون هذه الوزارة مسؤولة عن جميع تصرفاتها أمام البرلمان.

تتكون الوزارة من رئيس الوزراء والوزراء، وهم يجتمعون في وحدة متاجنة تقوم بوضع السياسة العامة للحكومة، وتحقيق الانسجام بين أعمال الوزارات.

كيفية اجتماع مجلس الوزراء:

يتخذ اجتماع مجلس الوزراء صورتين: فهو يسمى مجلس الوزراء إذا حضره رئيس الدولة، وإذا لم يحضره سمي مجلس الوزارة. وفي حالة حضور رئيس الدولة الاجتماع تكون له الرئاسة وتوجيه المناقشة وإبداء رأيه في المسائل المعروضة، ونظرًا لعدم مسؤوليته، فإنه لا يصح له قانوناً إعطاء صوته وقت أخذ الآراء في موضوع مطروح للمناقشة لاتخاذ قرار معين.

أسلوب التشكيل:

● يتخذ أسلوب تشكيل الوزارة أكثر من صورة؛ فقد تشكل الوزارة جميعها من حزب سياسي واحد، ويكون ذلك في حالة فوز الحزب بأغلبية المقاعد في البرلمان، وبالتالي يحوز على الأغلبية البرلمانية.

- قد تشكل الوزارة أيضاً من عدة أحزاب .

- أخيراً قد تشكل الوزارة من وزراء غير متحدين في سياستهم وتسماى وزارة العمال أو وزارة تصريف الأعمال ويعهد إليهم بإدارة شئون الحكم لفترة وجيزة، إلى أن تعود الأمور إلى وضعها الطبيعي، فتسلم مقايد الحكم إلى وزارة حزب الأغلبية.

الخصائص الثالثة: مسئولية الوزارة سياسياً أمام البرلمان:

● تعد مسئولية الوزارة سياسياً أمام البرلمان حجر الزاوية في النظام البرلماني فالسلطة الحقيقة تتمرد في يد الحكومة ورئيسها، والوزارة التي تقوم بممارسة السلطة الفعلية في الدولة والإشراف على تنفيذها، وتتولى جميع السلطات التي يمنحها الدستور للملك أو للرئيس. ونظراً لأن الوزارة في النظام البرلماني هي التي تباشر السلطة التنفيذية لذلك وجب أن تكون مسؤولة أمام البرلمان سواء في صورتها الفردية أو التضامنية

س. ١٠ / تكلم بالتفصيل عن النظام الرئاسي ك أحد أنظمه الحكم الديمقراطي المعاصر؟**عناصر الأجابة****ولا :تعريف النظام الرئاسي****ثانياً : خصائص النظام الرئاسي:****أولاً: الفصل الجامد بين السلطات:**

● **ولا :تعريف النظام الرئاسي:** هو النظام الذي يحصر الوظيفة التنفيذية في يد رئيس الدولة وحده، والذي يعد رئيساً للدولة وللسلطة التنفيذية في نفس الوقت، ووجود استقلال تام بين السلطات مع التوازن والمساواة بينهم.

ثانياً : خصائص النظام الرئاسي:**أولاً: الفصل الجامد بين السلطات:**

● يقوم النظام الرئاسي على مبدأ التوازن والاستقلال المطلق للسلطات العامة، فالسلطة التشريعية تستقل ب مباشرة اختصاصاتها عن السلطة التنفيذية التي تستقل بدورها في ممارسة اختصاصاتها عن السلطة الأولى، دون وجود علاقة تعاون أو تبادل بين السلطاتين سالفي الذكر.

مظاهر استقلال السلطة التنفيذية:

● حيث تستقل السلطة التنفيذية في مباشرة وظيفتها عن السلطة التشريعية تمام الاستقلال عضوياً ووظيفياً، لذا يستقل رئيس الدولة بوظيفته التنفيذية على قدم المساواة مع البرلمان، ويترتب على ذلك عدم تدخل السلطة التنفيذية في اختصاصات البرلمان.

● يترب على ذلك انتفاء المسئولية السياسية لرئيس الدولة أمام البرلمان، فرئيس الدولة الذي يستمد نفوذه وسلطاته من الشعب الذي يقوم بانتخابه لا يسأل إلا أمام الدستور وأمام الناخبين.

● الرئيس إذا كان غير مسئول سياسياً أمام البرلمان، إلا أنه مسئول جنائياً فيجوز محاكمته جنائياً عن تهمة الخيانة والرشوة وغيرها من الجنaiيات والجناح الكبرى.

يقوم مجلس النواب، باتهام الرئيس، ويجب أن يوافق على اتهام الرئيس أغلبية أعضائه، ثم يرفع تقرير الاتهام إلى المجلس الشيوخ الذي له حق محاكمة الرئيس ويكون ذلك برئاسة رئيس المحكمة الاتحادية العليا، ويشترط أن يوافق على قرار الإدانة ثلثي أعضاء المجلس الحاضرين.

مظاهر استقلال السلطة القضائية:

تستقل السلطة القضائية بممارسة وظيفتها، ويتم اختيار القضاة عن طريق الانتخاب، وليس بالتعيين من جانب إحدى السلطات، التشريعية والتنفيذية، وتبادر المحكمة الاتحادية العليا عملها في استقلال كامل.

مظاهر استقلال السلطة التشريعية:

يبادر البرلمان وظيفته التشريعية باستقلال كامل عن السلطة التنفيذية، وعلى ذلك لا يجوز لرئيس الدولة باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية دعوته للانعقاد، كما لا يجوز لرئيس الدولة فض اجتماع البرلمان ولا تأجيل أدوار انعقاده، ولا يكون له حق حل هذا البرلمان، كما أن البرلمان يمارس وظيفته التشريعية وحده، فلا يجوز للسلطة التنفيذية اقتراح القوانين، أو التدخل في إعداد الميزانية.

كما يتربّط على الفصل بين السلطة التنفيذية والبرلمان عدم جواز الجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان، فلا يمكن أن يكون الوزراء أعضاء في البرلمان، ولا يحق لهم الحضور إلى المجلس بصفتهم الوزارية والاشتراك في المناقشات البرلمانية.

إذا كان الدستور الأمريكي قد أكد استقلال السلطات العامة عن طريق العمل بينهما، فإن الفصل المطلق بين هذه السلطات كان مستحيلاً، لذا نص الدستور على بعض الاستثناءات على مبدأ الفصل من ناحية، واستثناءات تطلبها ضرورات الحياة العملية بين مختلف السلطات.

ثانياً: وحده السلطة التنفيذية:

رئيس الدولة يكون منتخب من الشعب:

يقوم النظام الرئاسي على أساس أن يتولى رئاسة الدولة رئيس جمهورية يتم انتخابه، عادة لمدة أربع سنوات، ولا يعاد انتخابه إلا مرة واحدة.

رئيس الدولة يمارس مهام السلطة التنفيذية على نحو حقيقى وفعلى:

السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الدولة - رئيس الجمهورية ، ويمارس تلك السلطة ممارسة فعلية.

رئيس الدولة يجمع بين رئاسه الدولة ورئاسه الحكومة:

رئيس الجمهورية في الدولة يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة في نفس الوقت، وهو الذي يضع السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها.

نتيجة لتولي رئيس الدولة السلطة التنفيذية فإنه يقوم باختيار الوزراء الذين يعاونونه في ممارستها، وله حق إعفاءهم من مناصبهم.

عرف ما يلي فيما لا يتجاوز سطرين

التعريف	المصطلح
الدولة هي جماعة من البشر تعيش على إقليم معين بصفة دائمة تحت حكم سلطة سياسية.	الدولة
يقصد بالمدلول الاجتماعي للشعب مجموع الأفراد المقيمين على أرض الدولة والمتمعنين بجنسيتها، وهؤلاء الأفراد يطلق عليهم مواطني الدولة.	الشعب الاجتماعي (المدلول) الاجتماعي للشعب
يقصد بالمدلول السياسي للشعب مجموع الأفراد المتمعنين بالحقوق السياسية ويحق لهم مباشرتها.	الشعب السياسي (المدلول) السياسي للشعب
الأمة هي عبارة عن مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، تجمعهم رابطة تعتمد على عوامل أخرى مثل وحدة المشاعر والألام والثقافة، وذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى كالأصل واللغة والدين والعادات والتقاليد.	الأمة
يُقصد بالشعب مجموع الأفراد الذين تتكون منهم الدولة والذين يقيمون على إقليمها ويحملون جنسيتها.	الشعب
هو مجموع الأفراد المقيمين على إقليم الدولة سواءً أكانوا من شعبها الاجتماعي أو السياسي أو من الأجانب الذين لا تربطهم بالدولة سوى رابطة الإقامة.	سكان الدولة
مساحة من الأرض يقيم عليها شعب الدولة بصفة دائمة ومستقرة وتمارس الدولة عليها سيادتها وتباشر عليه سلطانها	الإقليم
هي الإقليم الأرضي ويشمل سطح الأرض بكل ما يضممه من معالم طبيعية كالسهول والوديان والبحيرات والأنهار، كما يشمل باطن الأرض إلى ما لا نهاية في العمق وما يحيوه من موارد وثروات طبيعية.	الإقليم الأرضي (اليابسة)
يتمثل الإقليم الجوي في الفضاء الذي يعلو كلا من الإقليم الأرضي والبحر الإقليمي إلى ما لا نهاية من الارتفاع	الإقليم الجوي
يشمل الإقليم المائي المياه الداخلة في حدود الدولة ذاتها كالبحيرات والأنهار والقنوات، كما يشمل أيضاً جزءاً من البحار العامة الملاصقة لشواطئ الدولة	الإقليم المائي
يقصد بالدولة البسيطة أو الموحدة تلك التي تكون السيادة فيها غير مجزأة، ولها دستور واحد وقوانين واحدة، وحكومة واحدة تضطلع بشئونها الداخلية والخارجية دون أن تشاركها في ممارسة سيادتها وحدات أخرى مكونة لها، لأنها دولة تميز بوحدتها السياسية.	الدولة البسيطة
يقصد بالدولة الاتحادية أو المركبة تلك التي تنتجه عن اتحاد دولتين أو أكثر تحت سلطة مشتركة تتمتع بعض الاختصاصات استقلالاً عن الدول الأعضاء.	الدولة المركبة أو الدولة الاتحادية
هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه وزراء ونوابهم ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة ويشرف على اعمالها	الحكومة

<p>تعد سلطة مطلقة تتسم بعدم إعطاء الحرية السياسية للمواطنين، فضلاً عن استعمالها القسوة في معاملة المواطنين</p>	الحكومة الاستبدادية
<p>هي تلك التي تخضع للقانون بمعناه الواسع وتتميز بعدم الافتئات على حقوق وحريات الأفراد، فالحكومة القانونية تسعى إلى تحقيق مصالح الجماعة ومصالح الأفراد مع احترام حقوق وحريات الأفراد</p>	الحكومة القانونية
<p>الحكومة الملكية هي التي يتولى رئيسها الأعلى الحكم عن طريق الوراثة، ويطلق على هذا الرئيس لقب الملك أو الإمبراطور أو القيصر أو السلطان أو الأمير.</p>	الحكومة الملكية
<p>يقصد بالحكومة الجمهورية تلك التي يصل فيها رئيسها الأعلى إلى السلطة عن طريق الانتخاب، كما تتميز أيضاً أن مدة ولايته في هذا المنصب لابد وأن تكون محددة.</p>	الحكومة الجمهورية
<p>وهي التي تتحضر فيها السلطة في الدولة في يد فرد، ولا يتم إسناد السلطة فيها إلى الشعب، ينفرد بها ويسيطر عليها تتركز في يده كافة السلطات ويباشرها بنفسه وقد يصل هذا الفرد إلى منصبه بالوراثة أو بالقوة لإمكانيات خاصة يتمتع بها.</p>	الحكومة الفردية
<p>الحكومة المقيدة فهي تلك التي توزع فيها مظاهر سلطة الحكم بين جهات مختلفة ويسود فيها مبدأ الفصل بين السلطات، وتقرب الحكومة المقيدة كثيراً من صور الحكم الديمقراطي.</p>	الحكومة المقيدة
<p>الحكومة المطلقة هي تلك التي تجتمع فيها سلطة الحكم في يد فرد واحد أو جماعة معينة فتملك مظاهر السلطة جميعها كالسلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وغيرها، وأقرب أن تكون الحكومة المطلقة حكومة استبدادية لا تخضع لآلية قيود وتهدر الحقوق والحريات ولا يحد من سلطاتها سوى تحقيق مصالحها الشخصية.</p>	الحكومة المطلقة
<p>هي النظام الذي يتولى فيه الشعب بنفسه كل مظاهر السيادة</p>	الديمقراطية المباشرة
<p>الاعتراض الشعبي هو حق عدد معين من الناخبين في أن يعتراض على قانون صادر من البرلمان في غضون مدة معينة</p>	الاعتراض الشعبي
<p>الشعب لا يحكم نفسه وإنما يحكم الشعب نفسه بواسطة نواب له أو ممثلين عنه</p>	النظام النيابي
<p>هو الذي يقوم فيه الناخبون أنفسهم باختيار أعضاء المجلس النيابي أو أعضاء المجالس المحلية أو رئيس الدولة، من بين المرشحين مباشرة دون أية وساطة من أشخاص آخرين في هذا المجال.</p>	الانتخاب المباشر
<p>هو الذي يقتصر فيه دور الناخبين على اختيار مندوبيهم عنهم يتولون بدورهم مهمة اختيار الحكام أو ممثلي الشعب في البرلمان، ويطلق على هذا الانتخاب: الانتخاب على درجتين أو أكثر.</p>	الانتخاب غير المباشر

هو ذلك النظام الذي يقوم فيه الناخب بالتصويت في صندوق الاقتراع لصالح أحد المرشحين بهدف توصيله لشغل أحد مقاعد المجلس النيابي أو المحلي.

الانتخاب الفردي

هو ذلك النظام الذي يقوم فيه الناخب باختيار قائمة تضم أكثر من مرشح في إطار دائرة الانتخابية، من بين القوائم المعروضة عليه، أي أن الناخب يتقدم بقائمة تحتوي على أسماء عدد من المرشحين تحدده قوانين الانتخاب وليس مرشحاً واحداً كما هو الحال في الانتخاب الفردي.

الانتخاب بالقائمة

هو عبارة عن انضمام دولتين أو أكثر إلى بعضها، بحيث ينتج عن عملية الانضمام فناء الشخصية الدولية لتلك الدول وظهور دولة جديدة في المجتمع الدولي هي دولة الاتحاد التي تمارس كل مظاهر السيادة الخارجية باسم دولة الاتحاد.

الاتحاد

الفيدرالي (المركزي)

هو نظام الحكم من خلال الوراثة وهو نظام دائم حتى الوفاة

النظام الملكي

هو نظام الحكم من خلال الانتخاب ويختلف من دولة لدولة

النظام الجمهوري



2026